على هامش الصراحة

مجتمع المانحين
(١)

■ إحسان شمران الياسري

خلال الندوة التي أقامتها هيئة مستشاري السيد رئيس الوزراء ومجموعة الدول المانحة يوم ٢٠١١/٥/١٤ تحت عنوان (أوضاع العراق كما يراها مجتمع المانحين)، وهي ندوة خصصت لإطلاق الكتاب الذي صدر بذات الاسم من تلك الدول، ألقى السيد رئيس الوزراء كلمة اكد فيها ان بذمة العراقيين ديناً لمشاركة المجتمع الدولي بإنهاض الدول التي تمر بما مر به العراق من تحديات. وعبّر عن امتنان الشعب العراقي للجهود التي بذلها المجتمع الدولي ومجتمع المانحين في دعمه ومساندته.
كما شرح رؤية الدولة للتخلص من أحادية الاقتصاد العراقي المرتكز بالاساس على موارد النفط، والتوجه لتشجيع المشاريع والصناعات المتوسطة والصغيرة، وتشجيع الصناعات المعتمدة على المُدخلات المحلية. وان اهتمام الدولة بقطاعي النفط والكهرباء يعود الى اعتبارهما مرتكز تطوير بقية القطاعات.
واكد السيد المالكي ان الدولة ماضية في تحقيق الحُكم الرشيد ومكافحة الفساد وضمان المساءلة.. ففي الحكم الرشيد والاستقرار السياسي تتحقق الاهداف.
وتحدث في الندوة عدد من المهتمين بهذا الشأن، ومن بينهم كبار مسؤولي الحكومة وممثلو الجهات المانحة.
وقد وددت ان أقتبس بعض ما قاله أشخاص يحرصون على نهضة العراق وازدهاره، وكل ما يطلبونه منا ان نتساوق مع خطواتهم، وان نترك (عصيّ التعطيل) بعيدا عن طريقهم.. كما ان بعضهم شخص همومنا ومفاتيح نهضتنا أكثر بكثير مما نعتقد اننا قادرون على تأشيرها.
السيد أد مليكرت، وهو مسؤول اممي رفيع، قال (إن مُلكية الحكومة للركيزة الاساسية لفعالية التطور وإدارة العمل الإنمائي، هي أمر جوهري لتحقيق الاستدامة للمساعدات الدولية)، بمعنى إن إخفاق الحكومة، أو فساد إداراتها، وعدم فهم الوظيفة التي تؤديها تلك المساعدات، سوف (تندلق) نتائجه على كل (المضمار) الذي تتحرك فيه هذه الجهود.. فيفسد الطعام والمطبخ!
وقال ((إن نظام إدارة التنمية مكمل لخطة التنمية.. ويمثل وسيلة لتعزيز ومواءمة جهود التنمية، فيكون المانحون والشركاء مسؤولين عن تنفيذ البرنامج...))، يعني لا فائدة من الخطط وخرائط الطريق دون ان تكون الادارة رشيدة ويمكن الاعتماد عليها.. وإلا فنحن نضع (الشحمة) المدهونة (بالزيت والحامض) في طريق (العتوي!!).
وكرر السيد ممثل الامين العام القول بان (الكل يعمل في بيئة أمنية هشة لا يمكن التنبّؤ بها..)، وانه يُكبر روح الإصرار من قبل العاملين في الدولة على التحدي واستمرار الجهود.
كما نوه الى قضية خطيرة سأختم بها هذه الزاوية وأعود لها في زاوية أخرى، إذ بين إن قطاع النفط لا يوفر فرص عمل تتناسب مع دوره الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي.. ففي الوقت الذي تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي نسبة (٦٥٪)، لا يوفر أكثر من (١٪) من فرص العمل.. لذا فمن الضروري خلق فرص العمل من قبل القطاع الخاص.
وللموضوع بقية..

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تشكلات الوعي ودور الطبقة الوسطى

■ عدنان الصالحي

الجواب يكمن في تشكلات الوعي الاجتماعي الذي يقف بمعرفته وعلمه أمام أي انقلاب او استلاب او احتلال خفي، وهذه التشكلات تبرز من خلال قوة اجتماعية ديناميكية وفاعلة تسمى الطبقة الوسطى التي تجعل من وعي الشعب قوة حصينة وسدا منيعا أمام الانحراف والانزلاق.
الوعي مصطلح يعبر عن حالة علمية يكون فيها العقل البشري بحالة إدراك وتواصل وتفاعل مستمر مع محيطه الخارجي وعن طريق منافذه الخمسة المتمثلة بحواس الإنسان، فالحواس تنقل المعلومات الحسّية إلى جذع الدماغ، او ما يسمى (التشكّل الشبكي) RETICULAR FORMATION، والذي بدوره ينقل ويوزّع هذه المعلومات إلى المناطق المختصّة في القشرة الدماغية ثم تغذي وبشكل ارتجاعي، التشكّل الشبكي الذي يعمل على نقل ردود الأفعال إلى الأعضاء الحركية للتعامل معها وفق معطيات يحددها الوعي العقلي للإنسان تماشيا مع مستجدّات البيئة المحيطة به، هكذا يصف علماء النفس التفسير العلمي لعملية أو ظاهرة (الوعي).
ورغم وجود نتائج معتد بها حول (الوعي) ظهرت من دراسات مختلفة حول علاقة العقل بالجسد، والتي أثارها الفيلسوف الفرنسي (رينيه ديكارت) في القرن السابع عشر وتسأل فيها، هل للوعي أبعاد (كيان مادي) أم أنه (كيان غير مادي)؟ هل الوعي هو المحرّك لسلوكنا أو أنه موجّه من قبلنا؟.
غير ان البعض الآخر أعطى (للوعي) دوراً مركزياً و أكثر فاعلية بحيث اعتبره الشرط الأساسي لنيل أي هدف لدى الإنسان عموما، كونه يمثل الطريق الوحيد للارتقاء بالمستوى الفكري واتساع آفاق الرؤية وتقوية خواطر النظر العقلي في البحث عن التطور والتصاعد العلمي والحياتي، وبالوعي يرتقي سلوك الأفراد وتحدد أهدافهم وميولهم واتجاهاتهم. فالإنسان غير قادر على إحداث أي تغيير لا على سلوكه ولا على تصرفاته ولا على محيطه إلا بعد المبادرة الى تنمية وتطوير ورفد وعيه والنهوض بمستواه الفكري، لان الإنسان بزيادة هذا الجانب إنما يزداد بصيرة في الحياة فيكون له تفكيره الخاص وقراره المستقل الناتج من جمع المعلومة ورفدها وتحليلها واستخلاص النتائج بطريقة التحليل والمقارنة والمقاربة، فينجو من اسر التقليد الأعمى والتبعية الفكرية والسير على الموروثات الخاطئة او التقليدية، وبالنتيجة يتمكن من صيانة نفسه ومن يحيطه من الانحدار او الانحراف والانشغال بتوافه الأمور او مسالك الطغيان والاستعباد.

لماذا تستطيع بعض الشعوب والمجتمعات ان تحصن نفسها من امراض الاستبداد والتخلف والفساد والانحراف، وتقف صامدة امام اي محاولة لانقلاب السلطة والقوى الانتهازية على شرعية الشعب، بينما هناك مجتمعات ما زالت غارقة ولقرون عديدة في مستنقع التخلف والاستبداد والفساد، تتقاذفها جماعات ظلامية نهمة للسلطة المطلقة؟

ومن اهم نتائج نمو الوعي ورقيه في الفرد والمجتمع هو ظهور (المجتمع المدني المتحضر)-كما يشير علاء الحسون في كتابه تنمية الوعي- حيث يتحصن بمفاهيم ومعايير وقيم علمية وعقلية تستمد من أصول شرعية وأخلاقية مضيفاً لها بصماته العلمية والتاريخية ونتاجات أفراده الفكرية، ومثل هكذا مجتمع فان صفاته تتعدد وتتلون بمكاسب كثيرة منها:
١- احترامه للقانون واعتباره جزءاً من نسيجه القيمي وثابتا من ثوابت بنائه الذي لا يمكن التخلي عنه أو الانفكاك منه.
٢- احترام أفراده للوقت وقيمته وعدم التهاون في التعامل معه واستخدامه بشكل مثالي لترتيب أمور حياتهم باعتباره معياراً مهماً لتنظيم وتمهيد الطريق نحو السعادة المنشودة من خلال تحقيق الهدف المرسوم والمنشود بوقت محدد.
٣-محافظة أفراده على الممتلكات والمرافق العامة التي تعود ملكيتها للدولة وينتفع بها المجتمع و اعتبار تخريبها والعبث بها من المرفوضات عقلا وشرعا وسلوكاً غير حضاري.
٤- تحلي أفراده بمهارات الحوار الإيجابي وروح تقبل الرأي والرأي الآخر والابتعاد عن التعصب الأعمى الذي يؤدي إلى إقصاء الآراء وتحييدها وفرض الرأي الواحد دون النظر إلى كونه سلبياً أو إيجابياً فينتج عن ذلك إقامة السدود بين الناس وقطع الروابط وتفكك المجتمع.
٥- ربط أفراده القول بالعمل بحيث لا يحث الفرد بعمل إلا بعد أن يقوم به شخصيا فيكون مصداقا عمليا لذلك.
٦- التعايش مع الأطراف الأخرى بنسب متوازنة وبطرق إنسانية.
٧- كثرة الإنتاج العلمي والاقتصادي ووفرته وتقدم المجتمع فكريا واقتصاديا وقلة الأزمات في مختلف الجوانب وارتفاع دخل الفرد عموما وحصول الاستقرار الاجتماعي.
٨- عدم نشوء الدكتاتوريات في مثل هكذا مجتمع سواء (الصغرى) منها في الأسر البسيطة او (الكبرى) في الجماعات والمجتمع عموما.
٩- تحمل الأفراد مسؤولياتهم بشكل شجاع وعدم التهرب والتملص منها بأي حجة، واعتبار كل واحد مسؤولاً بشكل جاد وشخصي عن نجاح المجتمع كلاً من موقعه.
أما كيف يمكن تحصين العلم المحرك للوعي من الانحراف والذهاب وراء الخرافات، فيقول السيد المرجع الديني الراحل الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي (رحمه الله) (... أن ذلك ينتج بمزجه بالخوف من الله والتثبت بالحقائق العلمية المتفق عليها لا التصورية وبذلك ينجو الإنسان عن سيطرة رأس المال والدكتاتورية، وإذا نجا الإنسان من هذين، صار العلم آخذاً بالزمام، لا أن يكون مقوداً للأهواء والشهوات ولا الانحرافات...).
وفي جانب رفد الوعي وتنميته فلابد من إيجاد الطرق المؤدية إلى ذلك وهي تتمثل في عدة آراء منها:
١- تنوع الفكر وشموليته، حيث يجب التفكير في اتجاهات متعددة ومتنوعة والنظر من زوايا مختلفة.
٢-تحلي الذهن بالمرونة والطلاقة والقدرة على الإتيان بالبدائل المتعددة والحلول الجديدة، باستخدام المخزون المعرفي للشخص.
٣- القدرة على إضافة التفاصيل للحلول والمطابقة الواقعية لها.
٤- إدخال البيئة للفرد ضمن طريقة التفكير والتحسس بالعوامل الخارجية المحيطة ترصيناً للفكرة وتزييداً لفاعليتها.
٥- تعدد الحلول وعدم الاكتفاء بالفكرة الأولى التي تخطر على الذهن وإيجاد البدائل المختلفة.
٦- ترك تقييم الأفكار حين توالدها ولأن ذلك قد يعيق نموها وتكاملها.
٧- المزاوجة الحقيقية بين العلم وثوابت الأديان السماوية وجعلها حدودا واضحة المعالم لتقبل او رد الآراء المطروحة.
٨- القراءة الدقيقة المتأنية لكل فكرة او رأي او موضوع، والتحقق من ثقلها العلمي والفكري ومدى تأثيرها او تأثرها.
يجمع اغلب علماء الاجتماع بان انتقال اي مجتمع من حياة البداوة الى حياة التمدن (وليس المدينة) ونمو الوعي فيه مرتبط ارتباطاً وثيقا بوجود الطبقة الوسطى فيه من عدمه، والتي تنتج بالنخب والكفاءات والجماعات المدنية، كونها قادرة على نشر الوعي في مجتمعها وصاحبة قرار مستقل وعلمي بعيدا عن اي تطرف أو تعصب أو تحزب، متخذة من بناء البلد ونشر الحقيقة هدفا راسخا لا حياد عنه، فإذا ما وجدت هذه الطبقة فان المجتمع سينمو نموا طبيعيا كونها الحلقة المهمة الواصلة بين عموم الناس وبين الجهات الحاكمة فهي ستكون متحكمة بمفصل التوجيه والإرشاد وقيادة الشعوب.
فلا يستطيع الأعلى أياً كان صنفه (ديني، سياسي، اقتصادي، إعلامي) خداع الطبقات الدنيا من المجتمع لأنها تشكل العقل الوسطي الموجه للحركة الاجتماعية، وهي من يحدد نوع العلاقة وكيفية التوازن في بناء الدولة، ومع نمو الطبقة الوسطى في أجواء الحرية والتعددية فإنها تصبح مؤسسة بنيوية راسخة تمنع اضطهاد الناس وتقف أمام دكتاتورية الحاكم وفساد بطانته، وعندها يكون المجتمع محصنا بوعيه، متميزاً بفكره، ثابتا في بنائه.

الذاكرة الخارجية بالمفهوم الخاص ووظائفها

■ صبيح الحافظ

عند وجودي في بيروت عام ١٩٧٨ لدراسة تكنلوجية المعلومات وأنظمتها في مؤسسة (3M) الهولندية عقدت ندوة علمية ضمت حوالي عشرين خبيراً من العاملين بصفة عامة في دور المحفوظات والمكتبات ومراكز التوثيق وبنوك المعلومات، وقد نوقشت أيضاً أعداد كبيرة من الموضوعات التي تخص المعلومات ومشكلاتها في نظمها واسترجاعها أو استخراج محتوياتها ، وينتمي هؤلاء الخبراء بحكم تخصصاتهم الأكاديمية إلى تشكيله غنية في تنوعاتها الموضوعية كالآداب والاقتصاد والتجارة والزراعة والقانون والعلوم والهندسة ، وكانت الندوة والمناقشات تدور حول مفهوم الذاكرة الخارجية المتمثلة بأرشفة إنتاج المعلومات كمصدر للمعلومات.
من المعروف أن الإنسان يدير أعماله واتخاذ قراراته من خلال ذاكرته الداخلية والتي منحها الله للإنسان كميزة عن بقية المخلوقات، والذاكرة الخارجية والمتمثلة بمصادر المعلومات الموثقة في المكتبات ومؤسسات الأرشيف الأخرى.
لذا فعلى الباحث الذي يكتب موضوعاً ناجحاً ودقيقاً يجب عليه ان يستعين بذاكرته الداخلية أولاً ومن ثم بالذاكرة الخارجية التي تمثل المعلومات السابقة التي تخص موضوعه. ومن دون الرجوع إلى تلك المعلومات يكون الموضوع مبنياً على الاجتهاد والمعلومات الشخصية وبالتالي يكون موضوعه إما ناقصاً أو غير دقيق.
وكمثال بسيط: فلو كلف طبيب بكتابة بحث أو دراسة بخصوص مرض معين فعليه ان يستعين أولاً بذاكرته الداخلية من خلال معلوماته المكتسبة والمخزونة فيها ، ومن ثم الاستعانة بالذاكرة الخارجية والمتمثلة بمجموعة المعلومات المحفوظة في دور الكتب ومؤسسات الأرشيف التي تتضمن تفاصيل أكثر عن ذلك المرض موضوع البحث وبخلافه يكون البحث مقتصراً على الاجتهاد والخبرة الشخصية فقط ، وبالتالي يكون البحث ناقصاً وغير دقيق.
هذا مثال بسيط لأهمية الذاكرة الخارجية، لذا نرى ان دوائر الدولة ومؤسساتها لا يمكن ان تؤدي مهامها من دون تأسيس ذاكرة خارجية في صفة مكتبة او شعبة أرشيف يضم جميع ملفات الأنشطة لتلك المؤسسة وهذا ينطبق على كل مكان كالمعامل والشركات والإدارات الأخرى.
أما وظائف الذاكرة الخارجية فهي(الاقتناء / التنظيم / الاسترجاع) بالإضافة إلى وظيفة رابعة وهي(الإدارة) التي تنجز وتعد الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتأدية الوظائف الثلاث الأساسية ، كما تقوم الإدارة بالتنسيق الداخلي بين المسؤوليات الوظيفية الثلاث وتربط بينها وبين أقسام وشعب المؤسسة.

الوظائف الأساسية للذاكرة الخارجية:

١- الاقتناء: وهي مجموعة المعلومات المنتجة في داخل المؤسسة من خلال أنشطتها ومهامها في إنتاج البحوث والدراسات الخاصة بالتقارير المتبادلة بين أقسامها المختلفة ، أما المعلومات الأخرى فتأتي من خارج المؤسسة ومن دوائر ومؤسسات لها علاقات عمل معها، وهناك اقتناء آخر للمعلومات ويتم ذلك من خلال شراء أو إهداء او تبادل مع دوائر ومؤسسات أخرى.
٢-التنظيم: أن وظيفة التنظيم والتحليل تتكون من عدة عمليات فنية ودقيقة تتكامل في ما بينها على محاور الفهرسة والتصنيف وتنتهي بالوصول إلى نظام معلومات كفيل باختزان الأوعية واسترجاعها بالطرق التقليدية السائدة من قبل او بالطرق العصرية بما فيها الحاسب الالكتروني.
٣-الاسترجاع: وهي وظيفة الخدمة لاسترجاع المعلومات المطلوبة وهي الغاية المبتغاة من كل مؤسسات الذاكرة الخارجية ووظائفها سواء على المستوى العام بالنسبة للإنسانية كلها او بالمفهوم الخاص المتمثل في جهاز معين للمعلومات ، والحقيقة أننا إذا نظرنا إلى وظيفة الاسترجاع في معناها الأوسع فإننا نجد فيها الهدف والغاية المطلوبة من الذاكرة الخارجية.
أن واقع هذه الذاكرة الخارجية العامة يتمثل في عدد متزايد باستمرار من مؤسسات الاختزان ووحداته على هيئة أقسام للأرشيف ودور للمحفوظات ومكتبات ومراكز للتوثيق ، ثم مراصد وبنوك للمعلومات ذات سعة معينة وترتبط كل واحدة من هذه المنشآت بمؤسسة أو بكيان تمارس من خلال الارتباط به دورها الخاص كإحدى وحدات الاختزان في هذا الكيان بصورة مباشرة وفي الذاكرة الخارجية العامة بصورة غير مباشرة.

المحاصصة والديمقراطية التوافقية

■ ميعاد الطائي

لقد عرف العراق نظام المحاصصة الطائفية منذ إنشاء مجلس الحكم عام ٢٠٠٣ أي بعد سقوط النظام المباد مباشرة حيث تم تشكيل هذا المجلس على أساس المحاصصة الطائفية، فقد منح الحاكم المدني بريمر لكل مكون حصة تتناسب مع نسبته التي يمثلها إذ خصص للشيعة ١٣ مقعداً وللعرب السنة ٥ مقاعد ومثلها للكرد ومقعد واحد للتركمان ومثله للكلدو آشوريين ليعلن بداية مرحلة جديدة لنظام حكم يعتمد الطائفية في توزيع المناصب ويشرع لتقسيم السلطة حسب هذه المحاصصة الطائفية .
وهذا يذكرنا بما حدث في لبنان عندما بنيت الحياة السياسية في هذا البلد على المحاصصة الطائفية التي تم توزيعها حسب الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ إذ تم توزيع المناصب على المكونات اللبنانية ليحصل المسيحيون على منصب رئيس الجمهورية وتمنح رئاسة الوزراء للمسلمين السنة ويحصل الشيعة على منصب رئاسة البرلمان . الا اننا نشهد توترات وصراعات كثيرة حول هذه التقسيمة الطائفية تطفو على السطح بين فترة وأخرى ويكفي أنها تسببت بحرب اهلية دامية دامت لسنوات طويلة .
وتجدر الإشارة هنا الى ان هناك دولاً أخرى تشترك مع العراق ولبنان بهذا التوزيع الطائفي للمناصب والسلطات كهولندا وماليزيا والكونغو ودول اخرى اعتمدت هذا النظام السياسي تحت ذريعة التنوع الاثني وصعوبة الاستقرار السياسي والامني بسبب اختلاف الفرقاء السياسيين ما يضطر هذه البلدان الى تقاسم السلطة ومشاركة الجميع لضمان الاستقرار السياسي .
وبالرغم من معرفة القوى الوطنية العراقية المشاركة في مجلس الحكم خطورة هذه الخطوة إلا أنهم رضوا بهذه القسمة التي كانت منطلقا لترسيخ مفهوم المحاصصة في العملية السياسية العراقية والتي لازمتها لحد اليوم مع اختلاف التسميات مع مرور الوقت، فالمحاصصة الطائفية تحولت الى حكومة شراكة وطنية والى التوافقية التي تعني في ما تعنيه ان تغض الطرف عن أخطائي وأغض الطرف عن أخطائك ويتحمل الشعب الأخطاء جميعا،إلا أن هذه التوافقية احتفظت بنفس مضمون المحاصصة الذي يفرض حصول الأشخاص والمكونات على مناصب على أساس الطائفة والدين والقومية بعيدا عن الكفاءة والإخلاص والنزاهة ومفاهيم أخرى كثيرة كان المفروض ان تتوفر بمن يتولون هذه المناصب لنضمن تقديمهم الأفضل للشعب العراقي .
ومن اجل إرضاء جميع الاطراف المشاركة في العملية السياسية تم استحداث وزارات جديدة، وبدلاً من ان نشهد ترشيق الوزارات في الحكومة الجديدة كسرنا الرقم القياسي في عدد الوزارات بين بلدان العالم قياسا بعدد السكان ليكون لدينا اكثر من أربعين وزارة إضافة إلى ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ومثلهم لرئيس الجمهورية ونائبين لرئيس مجلس النواب وكل نائب سيكون له مكتب وحمايات ومستشارون وموظفون ما يساهم في زيادة حالة الترهل التي يشهدها العراق منذ فترة طويلة مع زيادة الوزارات والنواب الامر الذي سيجعلنا بعد عقد من الزمن نكتشف بان ميزانية الدولة ستخصص جزءاً كبيراً منها لرواتب تقاعدية لهؤلاء، في الوقت الذي يعاني العراق اليوم من ان ٧٠٪ من الموازنة هي تشغيلية تخصص لصرف رواتب الموظفين ومنتسبي الجيش والشرطة والمتقاعدين،وبدلا من تخفيض النسبة التشغيلية من الموازنة نعمل اليوم على زيادتها على حساب الاستثمارية التي يتطلع الشعب الى زيادتها من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي .
خلاصة القول بان العملية السياسية اليوم تتجه نحو استحداث المناصب والوزارات الجديدة من اجل إرضاء الأطراف المختلفة تحت عباءة المحاصصة الطائفية بالرغم من موقف الشعب والمرجعية والناخب الرافض لهذه الممارسة ما يعكس رغبات القوى السياسية التي لا تمثل رأي الشارع العراقي الذي انتخبها وأوصلها الى ما هي فيه الآن .

قراءة في خطاب أوباما

هل اقتربت أمريكا من واقع الشعوب ؟

■ حسين علي الحمداني

كل من تابع خطاب الرئيس الأمريكي يوم الخميس التاسع عشر من أيار الجاري استنتج بأن الإدارة الأمريكية تتبنى الإصلاح السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت تغييرات جوهرية بحكم انتفاضات شعوبها ضد الأنظمة الحاكمة .
وخطاب أوباما يوم الخميس ١٩ أيار ٢٠١١ الذي يعتبر نقطة أساسية في وضع السياسة الأميركية الجديدة تجاه المنطقة خاصة بعد النجاحات التي حققتها بمقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وما يمثله من إنجاز كبير في وقت كهذا، ومن هنا نجد بأن خطاب اوباما مثل في جانب منه تصحيح مسارات ومواقف أمريكا تجاه الثورات والانتفاضات العربية ، هذه المواقف التي شابها بعض الغموض وشيء من الازدواجية ، وبالتالي وجدنا اوباما يصحح بعض هذه المواقف خاصة ما يتعلق منها بأحداث البحرين والصمت الأمريكي في حينه تجاهها ، ولكن في خطابه الأخير حاول أن يتدارك الأمر ويلقي بثقل أمريكا في فتح حوارات بين المعارضة والحكومة دون أن ينسى تذكير من يريد تذكيرهم بأن الحوار يجب أن يسبقه إخراج المعتقلين من السجون لكي تتحقق الغاية الأساسية من الحوار وبالتالي فإن أمريكا لم تعد ترغب بوجود نظم شمولية في المنطقة بل تسعى جاهدة للوقوف مع رغبات الشعوب في تأسيس نظم ديمقراطية من شأنها أن تشكل شراكة اقتصادية كبيرة مع أمريكا ، خاصة وإن الولايات المتحدة ظلت لعقود طويلة تدعم بعض هذه الأنظمة بمعونات اقتصادية كبيرة جدا ، وبالتالي فإن ما وصلت إليه إدارة أوباما وأعلنته عبر خطاب الرئيس في هذا الجانب هو تحول أمريكا من تقديم المعونات الاقتصادية إلى فتح أبواب الاستثمارات والتعاون التجاري بين واشنطن والدول العربية التي أقامت حكومات منتخبة على غرار ما حصل في العراق والذي أشار إليه الرئيس أوباما بأن هذا البلد من الممكن أن يلعب دورا مهما في مستقبل الشرق الأوسط .
من هنا نجد بأن الخطاب ركز على الرؤية الأمريكية للمنطقة في مرحلة ما بعد التغييرات حيث تبدو السياسة الأمريكية تعمل على بناء الروابط مع شعوب المنطقة وعدم حصرها فقط بالزعامات كما كان ذلك في العقود الماضية أو ما يعرف بالحرب الباردة والتي تطلبت في مرحلة من مراحلها دعم بعض الأنظمة حتى وإن كانت دكتاتورية بحكم سياسة التوازن القائمة آنذاك ، بل تجاوز الأمر في حينه الصمت إزاء جرائم هذه الأنظمة ضد شعوبها.
تلك الزعامات التي توقع الرئيس الأمريكي أن تسقط بعضها في الأشهر القادمة على غرار زين العابدين بن علي ومبارك ، وهذا ما يجعل أوباما يؤكد وبقوة: ((نحن نحتضن الفرصة بأن نظهر أن الولايات المتحدة تقيم كرامة بائع في الشارع في تونس أكثر من القوة المطلقة للدكتاتور، والولايات المتحدة ترحب بالتغيير الذي يدعم تحقيق المصير والفرص الحقيقية للشعوب في تقرير مصيرها والتخلص من الاستبداد)).
والإدارة الأمريكية تدرك جيداً إن الثورات الشبابية العربية فرضت نفسها بقوة على الإدارة الأمريكية وأجبرتها على التعامل معها كقوة جديدة في المنطقة من شأنها أن تحدث تغييرات كبيرة، وبالتالي فإن ما تحدث به الرئيس اوباما يقترب كثيراً من ملامسة أهداف الثورات الشعبية حتى وإن جاء هذا الخطاب متأخراً بعض الشيء ، خاصة وإن المعروف لدى الإدارة الأمريكية بأنها كانت تنتظر النتائج لتحدد موقفها إزاء الأحداث ربما بسبب مباغتة الثورات وغياب حس التوقع لدى أمريكا والغرب ، وهذا ما تجلى بوضوح في موقفين أمريكيين سواء في أحداث البحرين أو سوريا حيث ظلت أمريكا تمسك العصا من الوسط دون أن تحسم أمرها مبررة ذلك بأسباب كثيرة لعل أهمها ما أسمته (إنها تجهل هوية الثوار) وهذا يمثل بحد ذاته ابتعاداً أمريكياً عن مجريات الواقع العربي الذي يسير باتجاه التخلص من النظم المستبدة .
أوباما حاول جاهداً تصحيح صورة أمريكا لدى الشارع العربي ، هذه الصورة التي تشوهت كثيرا عبر ما عرف عن واشنطن دعمها ومساندتها للكثير من النظم الاستبدادية وبالتالي قد يكون خطاب اوباما يمثل مرحلة جديدة من التفكير الأمريكي الذي يتطلب ترجمة حقيقية بأفعال ملموسة.